منها «إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية» و «نزع الملكية» و«تنظيم الصيرفة»

«المالية» : أولوياتنا بـ «الانعقاد الرابع» 3 مشاريع حكومية و10 اقتراحات بقوانين

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

حددت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس أولوياتها لدور الانعقاد الحالي فيما يخص الاقتراحات بقوانين النيابية والمشاريع بقوانين الحكومية، على أن تستكمل جدولة هذه الأولويات في اجتماع سيعقد يوم الأربعاء المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة حددت 3 مشاريع بقوانين حكومية ضمن أولوياتها خلال دور الانعقاد الحالي والمتعلقة بمشروع قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية ومشروع قانون نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة ومشروع القانون في شأن تعديل القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم مهنة الصيرفة.

وفيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة من النواب والبالغ عددها 127 اقتراحًا بقانون، قال عاشور إن اللجنة اختارت عشرة اقتراحات منها لتقديمها في تقارير إلى المجلس على أن يستمر العمل تباعًا إن كان هناك مجال من الوقت، مبينًا أن الاقتراحات بقوانين التي وضعت ضمن الأولويات تتضمن مواضيع حماية المنافسة و(الإفلاس والتسويات) وقروض المواطنين و(البديل الاستراتيجي) والتعديلات على قانون الخدمة المدنية و(الحوكمة) في الجهات الحكومية و(التخصيص) والهبات والمنح الخاصة المقدمة للدول الصديقة.

وأضاف أن اللجنة وافقت مبدئيًا على سحب تقرير اللجنة في شأن موضوعي (الاستبدال) و(القرض الحسن) نظرًا للنقص في الجداول التي رفعت للمجلس ضمن تقرير اللجنة المالية السابقة، على أن تتم مناقشة هذه الجداول مع الجهات المختصة داخل اللجنة. وأفاد بأن اللجنة سوف تقوم بدعوة الحكومة لبحث الاقتراح المقدم من قبله والذي وافقت عليه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن شراء الدولة القروض الاستهلاكية عن المواطنين على أن يتم سداد القيمة من خلال علاوة غلاء المعيشة التي يتم تقديمها شهريا بقيمة 120 دينارا، وذلك بحسب قيمة القسط الشهري، على أن يكون الحد الأقصى للتسديد بقيمة علاوة غلاء للمعيشة التي حددها القانون بـ 120 دينارا.

الرويعي رئيساً وأبل مقرراً للجنة شؤون التعليم

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

أعلن عضو لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد د. حمود الخضير عن تزكية النائب د.عودة الرويعي رئيسا للجنة واختيار النائب د.خليل أبل مقررا لها.

وقال الخضير في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة أمس إن اللجنة حددت أولوياتها البرلمانية للمرحلة المقبلة والتي يتمثل أبرزها في قضايا تطوير التعليم ورخصة المعلم ومتابعة إجراءات وزارة التربية في قضية الاعتداء على الطفل عيسى البلوشي -رحمه الله-.

أكد أنه لن يقبل بغير ذلك

عاشور: على «الشؤون» الالتزام بتطبيق «تنظيم مهنة الصيدلة» بالتعاون مع «التعاونيات»

طالب النائب صالح عاشور وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سعد الخراز باستثمار الصيدليات الموجودة داخل الجمعيات التعاونية من قبل الصيادلة الكويتيين، وإصدار تراخيص لها من قبل وزارة الصحة وفق ما انتهى إليه قانون مهنة الصيدلة.

وقال عاشور في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن القانون رقم 30 لسنة 2016 الذي ينظم مهنة الصيدلة، ينص في المادة الأولى فقرة 3 على عدم جواز فتح صيدليات في الجمعيات التعاونية والمستشفيات التي تضم أكثر من 50 سريرًا إلا لصيدلي كويتي، ومنح المستثمرين للصيدليات سنة واحدة لتعديل أوضاع الصيدليات التي لم تصدر لها تراخيص باسم صيدلانيين كويتيين.

وأكد أن وزارة الصحة قامت بتطبيق هذا القانون بعد منح الجمعيات التعاونية والصيدليات المعنية المهلة الكافية وإنذارها بالإغلاق لكونها غير مرخصة.

وبين أن على الجمعيات بالتعاون مع وزارة الشؤون طرح هذه الصيدليات للاستثمار مجددًا على أن تكون لصيدلي كويتي متخصص ولا يعمل في القطاع الحكومي.

ودعا عاشور وزارة الشؤون إلى أن تتعاون في تطبيق القانون واحترامه، أسوة بما قامت به وزارة الصحة من إنذار للصيدليات بأن كل صيدلية لا تلتزم بتطبيق القانون ستتم إحالتها للنيابة العامة.

وشدد على ضرورة مخاطبة وزارة الشؤون للجمعيات التعاونية بانتهاء المدة القانونية للعقود المطلوب إعادة طرحها مجددًا.

وقال: لا نقبل بأي تسويف في هذا الجانب أو تأخير بتطبيق القانون، ولا نقبل بأن وزيرًا يطبق القانون بينما وزير آخر يؤجل تطبيق القانون حتى لو كان بانتظار الرأي من الفتوى والتشريع لأن القانون يلزم الجميع بتطبيقه.

واعتبر عاشور أن الإثارة الإعلامية من بعض الشركات التي تدير هذه الصيدليات في الجمعيات ليست في محلها لأن القانون يجب أن يحترم.

وأوضح أن تحديد حق المساهمين في الأرباح من الصيدليات يتم من خلال التفاهم مع الصيدلي الكويتي المستثمر للصيدلية وأن تفرض عليه نسبة من الأرباح للجمعية، بحيث تكون النسب مكتوبة بالعقد بين الصيدلي الكويتي المرخص من وزارة الصحة ومجلس إدارة الجمعية التعاونية.

وأكد أنه لن يقبل بغير ذلك، مضيفًا " نحن بانتظار الدور الإيجابي من وزارة الشؤون بالتعاون مع الجمعيات التعاونية في تطبيق القانون بالكامل، وأي تأخير أو تأجيل أو التفاف لن نقبل به وسنتخذ إجراءاتنا بهذا الخصوص".

من جهته أعلن "تجمع الصيادلة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص "تحت التأسيس" عن شجبه لتحركات اتحاد الجمعيات التعاونية المناهضة لتطبيق قانون ٢٠١٦/٣٠ والذي أقره مجلس الأمة بغالبية الأعضاء وصوت عليه بمداولتين وإقرار من اللجنة الصحية آنذاك، مؤكداً أن ذلك يعد تطوراً غير مسبوق على الساحة المحلية.

وفي هذا الإطار قال رئيس التجمع، الصيدلي محمد ناهس العنزي، أن هذا التجمع المهني جاء استجابة لتحقيق مطالبات صيادلة القطاع الخاص، ورعاية مصالح أصحاب الصيدليات " أصحاب التراخيص من عام ١٩٩٦" والنهوض بدور الصيدلية في المجتمع، مضيفاً أن تصريحات اتحاد مستوردي الأدوية جاءت متحازة وغير منصفة وهو الذي من المفترض أن يحمي مصالح أصحاب الصيدليات بشكل مهني واضح.

وشدد العنزي في حديثه عن قانون صيدليات الجمعيات التعاونية " قانون ٢٠١٦/٣٠ " أن القانون جاء ليعيد تنظيم منح تراخيص الصيدليات وليعمل على حماية مهنة الصيدلة وتشجيع الصيادلة الكويتيين وعدم السماح لغير أصحاب الاختصاص بالحصول على ترخيص فتح الصيدلية وممارسة المهنة.

وأشاد الجميع حينها برؤية المشرع ووقوفه العادل والحكيم مع الصيادلة الكويتيين وتمكينهم من إيجاد فرص استثمارية لهم وتحسين فرصهم في العمل بالقطاع الخاص تماشيا مع رؤية الكويت ٢٠٣٥.

من جهته أكد أحد مؤسسي التجمع، الصيدلي حمد السلطان أن القانون أعطى الجمعيات التعاونية والمستشفيات "التي تقل فيها عدد الأسرة عن ٥٠ سريرا" فرصة تصويب أوضاعهم القانونية ، وتم منحهم مهلة سنة "انتهت في منتصف ٢٠١٧" ثم سنة إضافية "انتهت في منتصف ٢٠١٨" وسنة ثالثة أخيرة "انتهت في يونيو ٢٠١٩"، ولكن غالبية الجمعيات مازالت تتلكأ وتماطل في تنفيذ القانون رغم صدوره باسم صاحب السمو ومصادقة مجلس الأمة الكويتي، وقد كان من المفترض أن تعدل الشركات المستثمرة لصيدليات الجمعيات أوضاعها منذ زمن، ولكنها يبدو أنها كانت تتامل وأد القانون من قبل المتنفذين والمستفيدين من الوضع القائم والذي يحرم شريحة كبيرة من الصيادلة من المنافسة الشريفة وتقديم خدمة مميزة لأهالي المناطق السكنية.

صالح عاشور

«تجمع الصيادلة الكويتيين بالخاص» : تحذير اتحاد الجمعيات من قانون 2016/30 غير مقبول

العنزي : القانون جاء ليعيد تنظيم منح تراخيص الصيدليات وليعمل على حماية المهنة

وصف ما يحدث في المنطقة بأنه «إهمال غير مسبوق»

هايف لوزيري الأشغال والبلدية : إن لم تستطيعا معالجة فوضى «الحساوي» .. فاستقيلا

محمد هايف

جنان بوشهري

فهد الشعلة

دعا النائب محمد هايف وزيري الأشغال والبلدية للاستقالة ما لم يعالجا إهمال منطقة الحساوي.

ووصف هايف ما يحدث في منطقة الحساوي من إهمال غير مسبوق منذ فترة ليست بالقصيرة في عهد الوزيرين آمر مخجل في دولة من أغنى دول العالم.

وقال "إذا لم يكن لدى الوزيرين القدرة على اتخاذ إجراءات حاسمة سريعة في محاسبة المقصر وإخراج المنطقة من الروائح وفيضانات المجاري فعليهما تقديم استقالتيهما".

العريبد لإنشاء مركز خدمة المواطن في منطقة الفردوس

فراج العريبد

أعلن النائب فراج العريبد عن تقديمه اقتراحا برغبة بالاسراع في إنشاء مركز خدمة المواطن في منطقة الفردوس لتوفير الخدمات للمواطنين.

وقال العريبد في مقدمة المقترح:

منذ سنوات وأجهزة الدولة تقوم بتقديم التسهيلات لخدمة المواطنين في مختلف مناطق الكويت سواء القديمة منها أو الجديدة عبر مراكز الخدمة المتكاملة، ويأتي ذلك بهدف تطوير أداء الجهاز الحكومي، حيث يعتبر تسهيل الإجراءات وتبسيط المعاملات على رأس أولويات الدول التي ترغب في تحقيق معدلات تنموية عالية، وقد نجحت وزارة الداخلية في تنظيم تلك المراكز والتوسع في انشائها بمشاركة الجهات الرسمية الأخرى، لكن هناك مناطق لم تخصص لها «مراكز خدمة» بل الحقت في مناطق قريبة منها، ولعل منطقة الفردوس التي يقطنها حوالي 30 الف مواطن خير دليل، لذلك أتقدم بهذا الاقتراح برغبة التالي:

١- يتم إنشاء مركز خدمة لمنطقة الفردوس بشكل سريع يوفر الخدمات الرسمية للمواطنين في تلك المنطقة.

٢- يتم توفير خدمات وزارة الداخلية بكافة إداراتها الحيوية ووزارة العدل والهيئة العامة للمعلومات المدنية، ومختلف الجهات ذات الصلة بالخدمات المباشرة للمواطنين أسوة بأحدث المناطق الجديدة.